الإطار النظري لنظرية الاقتصاد الروحي: التزكية كمحرك للفاعلية الاقتصادية في النموذج الحضاري

الإنسان الكامل كفاعل اقتصادي وروحي

د. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية- دبي

باحث دكتوراة فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة

في سياق النماذج الاقتصادية المعاصرة، تبرز إشكالية العلاقة بين المال والروح بوصفها واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وإهمالاً في آن واحد. فقد تأسست معظم النماذج الاقتصادية الحديثة على منطلقات مادية بحتة، ترى في المال أداةً للمنفعة، وفي الإنسان كائناً نفعياً يسعى لتعظيم مصالحه الذاتية. هذا التصور، الذي تجذّر في الفكر الكلاسيكي منذ آدم سميث، وتطوّر عبر المدرسة النيوكلاسيكية، والنيوليبرالية، وغيرها، أدى إلى فصل حاد بين الاقتصاد كمجال وظيفي، والروح كمجال شخصي، أو ديني لا علاقة له بالتحليل الاقتصادي.

أولاً: التأسيس الفلسفي والروحي للمفهوم:

١. **ابن عربي رحمه الله – الإنسان الكامل بوصفه مرآة الحق** Ibn ʿArabī The Perfect Human as the Mirror of the Truth: يُعرّف الإنسان الكامل بأنه: "الخليفة، مرآة الحق، الروح الكلي، العقل الأول، مركز الدائرة، المفيض، الإمام المبين، النسخة الجامعة"[1]. هذه الأوصاف تُشير إلى أن الإنسان الكامل هو نقطة التقاء بين الروح والمادة، بين الغيب والشهادة، وهو بذلك مؤهل لأن يكون فاعلاً اقتصادياً يحمل نية التزكية، ويُعيد تشكيل المال بوصفه أمانة لا غاية.

٢. **الجيلي رحمه الله – الإنسان الكامل كحامل للصفات الإلهية** Al-Jīlī The Perfect Human as the Bearer of Divine Attributes: يُعرض الإنسان الكامل بوصفه: "الجامع للصفات الإلهية، المتحقق بالعلم والعمل، الذي يُدير الوجود بوصفه نائباً عن الحق"[2]. هذا

[1] انظر: الحكيم، سعاد، المعجم الصوفي -الحكمة في حدود الكلمة، الناشر: دار دندرة للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1981، ص 158.

[2] انظر: الجيلي، عبد الكريم ابن إبراهيم، الإنسان الكامل في معرفة الآواخر والأوائل، الناشر: مطبعة محمد على صبيح وأولاده، ج2، مصر، 1368، ص 120.

التوصيف يُعطي الإنسان الكامل صلاحية روحية ومعرفية لإدارة المال، السوق، والمؤسسة، بمنطق التزكية والاستخلاف، لا بمنطق الربح المجرد.

٣. **صدر الدين الشيرازي رحمه الله – الفعلية الكاملة في النفس** Ṣadr al-Dīn al-Shīrāzī – Full Actualization in the Soul: يرى أن الإنسان الكامل هو من: "وصل إلى الفعلية في جميع مراتب النفس: الحس، الخيال، والعقل، وهو سبب إيجاد العالم ومرجعه"[1]. هذا يُشير إلى أن الإنسان الكامل ليس فقط فاعلاً معرفيًا، بل هو فاعل وجودي، يُعيد تشكيل النشاط الاقتصادي ليكون انعكاسًا للوعي، والنية، والتكامل الداخلي.

ثانيًا: الإنسان الكامل في الاقتصاد الروحي: The Perfect Human in Spiritual Economics:

في نظرية الاقتصاد الروحي، يُعاد تعريف الفاعل الاقتصادي بوصفه:

الانسان الكامل في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الروحي (جدول ١)

البُعد الروحي	الإنسان الاقتصادي التقليدي	الإنسان الكامل في الاقتصاد الروحي
الدافع	المنفعة الذاتية	النية التزكوية
القيمة	الربح المادي	الأثر الروحي والاجتماعي
العلاقة بالمال	ملكية فردية	استخلاف ومسؤولية
الوظيفة	إنتاج واستهلاك	تزكية وارتقاء
أثر المؤسسة	الربحية	بناء الإنسان الكامل

ثالثًا: الأدلة القرآنية والروحية Qur'anic and Spiritual Evidence in Spiritual Economics:

قال تعالى: **إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**[2]، الاستخلاف هو أساس الفاعلية الاقتصادية الروحية. **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم**[3]، المال وسيلة للتزكية، لا غاية.

[1] انظر: حمودة، حسين، وآخرون، الانسان الكامل من منظور الفلسفة الإسلامية، الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، مجلة الدليل، السنة (5)، العدد (2)، العراق، نوفمبر، 2022، ص 205.
[2] سورة البقرة (الآية 30).
[3] سورة التوبة (الآية 103).

الإنسان الكامل، كما تسوغه النظرية، هو الفاعل الاقتصادي الحقيقي، لأنه:

- الإنسان الكامل هو النموذج الأعلى للفاعلية الروحية والمعرفية، وهو يُدير المال بنية التزكية، يُنتج ويستهلك بوصفه مستخلفًا.
- الاقتصاد الروحي يُعيد تشكيل النشاط الاقتصادي ليكون وسيلة لتحقيق الإنسان الكامل، لا مجرد تراكم مادي.
- يُصبح العمل والإنتاج والتوزيع أدوات للارتقاء الداخلي، وتحقيق الكمال الأخلاقي والاجتماعي.
- تُربط المؤسسة الاقتصادية بمسار التزكية، بحيث تُسهم في بناء الإنسان الكامل لا فقط في تلبية الحاجات. يُقيم المؤسسة على أساس البركة لا فقط الكفاءة.
- يُعيد تشكيل السوق ليكون مجالاً للارتقاء، لا للمنافسة المجردة.

التوحيد كمبدأ توجيهي في النشاط الاقتصادي Tawḥīd as a Foundational Directive in Economic Activity

أولاً: التوحيد كمنظور كلي "Tawḥīd as a Holistic Paradigm":

التوحيد في الإسلام لا يُختزل في نفي الشرك فقط، بل هو: رؤية كونية ترى أن كل شيء يصدر عن الله ويعود إليه. ومنهج عملي يُوجه السلوك الفردي والجماعي نحو التكامل والعدالة. بالإضافة إلى قاعدة أخلاقية تُعيد تعريف الغايات والوسائل في النشاط الاقتصادي. يَقولُ تعالى: **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**[1]، فكل نشاط، بما فيه الاقتصادي، يجب أن يُبنى على نية التوحيد.

ثانيًا: تطبيقات التوحيد في النشاط الاقتصادي Tawḥīdic Applications in Economic Activity:

التوجيه التوحيدي وأثره الاقتصادي (جدول ٢)

المجال	التوجيه التوحيدي	الأثر الاقتصادي
الملكية	المال لله، والإنسان مستخلف	يمنع الطغيان، ويُرسّخ المسؤولية
الربح	لا يُطلب الربح لذاته، بل للزكاة والإعمار	يُحول الربح إلى وسيلة تزكية

[1] سورة الانعام (الآية 162).

العمل	العمل عبادة إذا اقترن بالنية	يُرفع من قيمة العامل ويُكرّس العدالة
الاستهلاك	الاستهلاك مسؤولية لا شهوة	يُقلل التبذير ويُعزز الاستدامة
المؤسسة	المؤسسة أمانة لا ملكية مطلقة	يُعيد تشكيل الحوكمة بمنطق الاستخلاف

ثالثًا: التوحيد في الفكر الاقتصادي الإسلامي Tawḥīd in Islamic Economic Thought:

التوحيد يُعد أصلاً في النشاط الاقتصادي الإسلامي، لأنه[1]:

- **يُعيد تعريف الغاية من النشاط الاقتصادي**: من المنفعة إلى مرضاة الله.
- **يُوجّه الوسائل**: فيُحرّم الربا، ويُشجّع الصدقة، ويُؤسس للعدالة.
- **يُربط السلوك الاقتصادي بالجزاء الأخروي**: فالكسب الحلال عبادة، والكسب الخبيث معصية.

رابعًا: التوحيد كمحور في الاقتصاد الروحي Tawḥīd as the Central Axis of Spiritual Economics:

يمكن صياغة التوحيد كمبدأ توجيهي عبر ثلاث مستويات:

١. **النية Al-Niyyah**: كل نشاط اقتصادي يجب أن يُبنى على نية التزكية والاستخلاف.

٢. **الوظيفة Function**: المال يُوظف لخدمة الإنسان الكامل، لا العكس.

٣. **الغاية Purpose**: المؤسسة الاقتصادية تُصبح مجالاً للارتقاء الروحي، لا فقط للربح.

لا يُختزل التوحيد في كونه عقيدة دينية فحسب، بل يُعاد تأطيره كمنهج معرفي شامل لفهم البنية العلائقية بين الإنسان، المال، والكون. وبهذا المعنى، يُعاد تموضع الاقتصاد ضمن مركزية توحيدية تُعيد تعريف المال بوصفه أمانة وظيفية، يُدار وفق مقاصد تزكوية، ويُقاس الربح فيه بالأثر المعنوي والاجتماعي، لا بالمردود المادي المجرد.

في هذا الإطار، تُرفض الثنائية التقليدية بين الروح والمادة، ويُؤسس لنموذج اقتصادي تكاملي يُراعي وحدة الوجود الاقتصادي والروحي، ويُفعّل مبدأ "المال مال الله" كقاعدة مرجعية في السياسات

[1] انظر: المرزوقي، عمر ابن فيحان، وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، الناشر: مكتبة الرشد، ط 2، الرياض، 2006، ص 113.

الاقتصادية. وينتج عن ذلك إعادة تشكيل مفهوم الملكية، بحيث تُفهم لا كحق فردي مطلق، بل كمسؤولية تزكوية مشروطة بالأثر، والمآل، والمقصد.

هذا النموذج يُعيد بناء السوق كمنظومة نِيّات، تُنظّم فيها العلاقات الاقتصادية وفق مقاييس رمزية ووظيفية، تُراعي البُعد الأخلاقي والروحي في اتخاذ القرار، وتُعيد الاعتبار للوظيفة التزكوية للمال في تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع والكون.

الركائز الأساسية لنظرية الاقتصاد الروحي Foundational Pillars of the Theory of Spiritual Economics

في ظل هيمنة النماذج الاقتصادية المادية التي تُقصي الإنسان من مركز الفعل، وتُحوّل المال إلى غاية، والمؤسسة إلى آلة ربحية، تبرز الحاجة إلى نموذج بديل يُعيد الاعتبار للإنسان الكامل، ويُوجّه النشاط الاقتصادي نحو التزكية والاستخلاف. هذا النموذج لا يُبنى على أدوات تقنية فقط، بل على ركائز معرفية وروحية تُشكّل بنيته التحتية، وهي: النية، التزكية، التوازن، الاستخلاف، والمقاصد.

١. النية "Al-Niyyah":

النّيةُ شَرعًا هِي انعقادُ القلبِ على عَمَلِ الشّيء[1]، أو عَزْمُ القلبِ على أداءِ العبادةِ بلا تَردّد، سواء كانت فرضًا أم نافلةً، وقِيلَ هي الإرادةُ المُرتبطةُ بِفعلِ الأشياء فِي الحاضرِ أو في المُستقبل[2]، وَقَدْ وَرَدَ ذِكرُ النّية بمعنى الإرادةِ في القُرآنِ الكريمِ، قال تعالى: **مَّن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا * وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا**[3]، ولكن يُشارُ إلى أنّ بعض العُلماءِ فرّقوا بين تعريف النيّة والإرادة؛ وذلكَ لأنَّ الإرادةَ أعمّ مِنَ النّية، فالنّية قِسمٌ مِن أقسامِ الإرادةِ. ووردتَ النيّة في القُرآنِ بمعنى الابتغاء، قال تعالى: **لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**[4]، وتَنعَقِدُ النّيةُ في القلبِ وهوَ مَحَلُّها، ويَجوزُ التّلفُّظُ بِها، ويكونُ وَقتُها قَبلَ الشّروعِ في العِبادةِ فهي أوّلُها، والهَدَفُ مِنها تَمييزُ العباداتِ عن بعضها، إذ إن ارتباطَ النّيةِ بالعبادةِ هُوَ ما يُبنَي عليهِ حُكمُها وأَجرُها، فالأفعالُ المُجرّدةُ من النّيةِ ليستْ عباداتٍ، إذْ تفقدُ اعتبارها الشّرعيّ بسقوطِ النّيةِ، والهدف من تشريعها أيضًا التفريقُ بينَ العبادةِ والعادة، والمَقصُودُ هُنا عاداتُ الإنسانِ المُباحة مِن أكلٍ، أو شربٍ، أو مشيٍ، أو نومٍ، وغيرها. ومِن الأدلةِ على اشتراطِ النّيةِ لأداءِ العباداتِ والأعمال؛ الحديثُ المشهورُ أنّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: **(إنَّما الأعْمالُ بالنِّيّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى، فمَن كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنْيا يُصِيبُها، أوْ إلى امْرَأَةٍ يَنْكِحُها، فَهِجْرَتُهُ إلى ما هاجَرَ إلَيْهِ)**[5]، هذا الحديث يُعد أصلاً في بناء الفعل الإنساني على القصد، ويُؤسس لفلسفة اقتصادية ترى أن القيمة الأخلاقية للفعل لا تُقاس بالنتائج فقط، بل بالنية التي تحركه.

---

[1] انظر: الزحيلي، وَهْبَة ابن مصطفى، الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، الناشر: دار الفكر، ط 4، ج 1، سوريا، 1988، ص 151-152.

[2] انظر: الحنبلي، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، كتاب جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، القاهرة، 2004، ص 63-67.

[3] سورة الاسراء (الآية 18-19).

[4] سورة النساء (الآية 114).

[5] سبق تخريجه.

قال الإمام الغزالي رحمه الله: "النية هي روح العمل، وهي التي تُحوّل المباح إلى طاعة، وتُعطي الفعل قيمته الأخروية"[1]. وقال ابن القيم: "النية هي تجارة العلماء، بها يبلغون مراتب الصديقين"[2].

أما في الاقتصاد الروحي: النية تُحوّل النشاط الاقتصادي من مجرد إنتاج واستهلاك إلى تزكية واستخلاف، وتُعيد تعريف الربح بوصفه وسيلة لا غاية.

النية – من الحافز إلى الغاية الأخلاقية Al-Niyyah – From Motivational Impulse to Ethical Purpose:

في الاقتصاد الكلاسيكي، تُختزل النية في الحافز الفردي "تعظيم المنفعة الذاتية"، بينما في الاقتصاد السلوكي مثل دانيال كانيمان تُربط بالتحفيز النفسي. لكن هذه الرؤى تُغفل البُعد الأخلاقي والروحي للفعل الاقتصادي. في المقابل، تُعرّف النية في الاقتصاد الروحي بأنها: قصد تزكوي يُوجّه الفعل الاقتصادي نحو الاستخلاف، ويُعيد تعريف الغاية من النشاط الاقتصادي.

مقارنة بين الرؤية التقليدية والرؤية الروحية من الحافز (جدول ٣)

الرؤية التقليدية	الرؤية الروحية
النية = الحافز	النية = غاية تزكوية
تعظيم المنفعة	تحقيق الفلاح
حياد أخلاقي	توجيه أخلاقي

٢. التزكية Al-Tazkiyah:

التزكية: إنها تعني: تطهير النفس من نزعات الشر والإثم، وتنمية فطرة الخير فيها؛ مما يؤدي إلى استقامتها، وبلوغها درجة الإحسان[3]. قال تعالى: **قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا**[4]، قال تعالى: **يُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ**

[1] انظر: الغزالي، أبو حامد محمد ابن محمد، احياء علوم الدين، الناشر: دار الوثائق، ط1، ج1، القاهرة، 2000، ص 751.

[2] انظر: ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي، ط 2، ج 2، بيروت، 1996، ص 250.

[3] انظر: شهاب الدين، أحمد الخفاجي المصري، نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض، الناشر: المطبعة الازهرية المصرية، ط 1، ج 1، مصر، 1367، ص 44.

[4] سورة الشمس (الآية 9).

الْكِتَابَ[1]، مما يدل على أن التزكية تسبق التعليم، وتُؤسس له. قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "التزكية هي المقصد الأعلى من بعثة النبي ﷺ، وهي شرط في صلاح الأمة"[2].

وقال الراغب الأصفهاني رحمه الله: "التزكية هي إصلاح النفس لتكون صالحة للخلافة"[3]. أما في الاقتصاد الروحي: التزكية تُعيد تشكيل المال بوصفه وسيلة للارتقاء، وتُوجّه الاستهلاك نحو الاعتدال، والإنتاج نحو الإعمار، والاستثمار نحو بناء الإنسان.

التزكية – من الكفاءة إلى الارتقاء الإنساني Al-Tazkiyah – From Functional Efficiency to Human Elevation:

الكفاءة الإنتاجية هي معيار الفاعلية في الاقتصاد التقليدي، أي القدرة على تحقيق أقصى ناتج بأقل مدخلات. لكنها تُغفل أثر الفعل على النفس والمجتمع. أي البُعد الإنساني والروحي. في الاقتصاد الروحي، يُمكن تعريف التزكية اقتصاديًا بأنها: عملية ارتقاء في استخدام الموارد، تُراعي البُعد الأخلاقي، وتُوجّه المال نحو بناء الإنسان لا استهلاكه.

وقد دعا محمد يونس إلى نموذج اقتصادي يُراعي الكرامة الإنسانية، ويُعيد تعريف النجاح الاقتصادي بوصفه "تحسين حياة الإنسان لا تعظيم الأرباح"[4].

مقارنة بين الرؤية التقليدية والرؤية الروحية من الكفاءة (جدول ٤)

الرؤية التقليدية	الرؤية الروحية
الكفاءة = إنتاج أكثر	التزكية = بناء الإنسان
الربح هو المعيار	الفلاح هو المعيار
حياد في الأثر	تطهير في الأثر

[1] سورة البقرة (الآية 129).

[2] انظر: الشاطبي، أبي إسحاق إبراهيم ابن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، الناشر: دار الكتب العلمية، ط 1، ج 2، بيروت، 2004، ص 96.

[3] انظر: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين ابن محمد، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، ط1، بيروت، 1412، ص 77.

[4] انظر: يونس، محمد، القمة العالمية للحكومات 2025، دبي، فبراير، 2025.
https://www.worldgovernmentssummit.org/ar/media-hub/news/detail/wgs-2025-bangladesh-s-interim-leader-shares-vision-of-rebuilding-society-restoring-public-trust

٣. التوازن Al-Tawāzun:

التعريف: التوازن هو الاعتدال بين الجوانب المادية والروحية، وبين حاجات الفرد والمجتمع، وبين الدنيا والآخرة. أما التوازن (الاقتصادي): هو نظرية حديثة في قيمة المبادلة، تشير إلى أن تحديد قيم السلع تؤثر فيه أسباب متعددة، لما يوجد بين جميع الظواهر الاقتصادية من ترابط[1]. قال تعالى: **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**[2]، وهذا توجيه قرآني نحو التوازن بين المعاش والمعاد. قال ابن عاشور: "التوازن هو من مقاصد الشريعة، لأنه يُحقق الاعتدال في السلوك، ويمنع الغلو والتفريط"[3]. وقال الإمام القرافي رحمه الله: "العدل هو التوازن، وهو أساس في كل تصرف شرعي"[4]. أما في الاقتصاد الروحي: التـــــــوازن يُترجم إلى سياسات اقتصادية تُراعي حاجات الجسد والروح، وتُوازن بين الكفاءة والعدالة، وبين الربح والتزكية.

التوازن – من النمو الأقصى إلى التنمية المتزنة Al-Tawāzun – From Maximum Growth to Balanced Development:

النمو الاقتصادي هو الهدف الأعلى في النماذج الكلاسيكية، بينما تُركّز النماذج البيئية على الاستدامة. وقد أشار هيرمان دالي، أحد رواد الاقتصاد البيئي، إلى أن "النمو غير المحدود في عالم محدود هو وصفة للانهيار"[5]، داعيًا إلى نموذج يُراعي التوازن البيئي والاجتماعي. وهو ما يتقاطع مع الرؤية التزكوية.

---

[1] انظر: المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مجمع اللغة العربية، ط 2، القاهرة، 1972، مادة (وزن).

[2] سورة القصص (الآية 77).

[3] انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الناشر: الدار التونسية للنشر، ج 1، تونس، 1984، ص 65.

[4] انظر: القرافي، أبي العباس شهاب الدين أحمد ابن ادريس ابن عبد الرحمن المالكي، الذخيرة، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج6، 1994، ص 113.

[5] أحد أبرز المراجع التي تناولت هذا المفهوم هو كتابه "اقتصاديات الحالة الثابتة" (Steady-State Economics)، 1991، حيث دعا فيه إلى إعادة التفكير في النمو الاقتصادي كمفهوم كمي، واقترح بدلًا منه نموذجًا للنمو النوعي يراعي الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية.
https://www.peace-ed-campaign.org/ar/herman-daly-in-memoriam-a-economist-who-future-economists-and-societies-will-dare-not-ignore/

مقارنة بين الرؤية التقليدية والرؤية الروحية (التوازن) (جدول ٥)

الرؤية التقليدية	الرؤية الروحية
النمو هو الغاية	التوازن هو الغاية
تعظيم الناتج	تعظيم المعنى
تجاهل الروح	مراعاة الروح والجسد

فلسفة التزكية The Philosophy of Al-Tazkiyah:

- التزكية هي جوهر العلاقة بين الإنسان والمال، وهي عملية مستمرة تُطهر النفس والمال من الجشع والأنانية.
- يُصبح الاقتصاد مجالاً للتزكية، لا فقط للتبادل.
- تُعاد صياغة المفاهيم الاقتصادية (الربح، القيمة، العمل) من منظور تزكوي.
- تُفعّل التزكية في المؤسسات، بحيث تُصبح مؤسسات ذات نية، تُسهم في تطهير المجتمع من الفساد الاقتصادي.

٤. الاستخلاف Al-Istikhlāf:

الاستخلاف في الاصطلاح يُعرّف بأنه: "عبادة طوعية لله بالتزام هديه وشرائعه، ينشأ عنها ضبط للسلوك الإنساني في علاقته مع الله، وعلاقته بالكون والمخلوقات؛ بحيث تسير الحياة الإنسانية ضمن إطار الصلاح"[1]. أي أن الاستخلاف هو تولية الإنسان مسؤولية إعمار الأرض وفق منهج الله، وهو تكليف لا تشريف فقط. قال تعالى: **إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**[2]، وقال تعالى: **هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ**[3]، مما يدل على أن الإنسان مسؤول عن المال، السوق، والمؤسسة بنية التزكية والعدل. قال الإمام الماوردي رحمه الله: "الاستخلاف هو إدارة شؤون الدنيا على منهج الدين"[4]. أما في الاقتصاد الروحي:

---

[1] انظر: النجار، عبد الحميد، خلافة الانسان بين الوعي والعقل -بحث في جدلية النص، والعقل، والواقع، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1987، ص 47-48. وأيضا انظر: دسوقي، فاروق أحمد، استخلاف الانسان في الأرض - نظرات في الأصول الاعتقادية للحضارة الإسلامية، دون دار نشر، دون تاريخ نشر، ص 6-7، موقع الكتاب: https://foulabook.com/ar/read/

[2] سورة البقرة (الآية 30).

[3] سورة فاطر (الآية 39).

[4] انظر: الماوردي، أبى الحسن على ابن محمد ابن حبيب البصري، الأحكام السلطانية، تحقيق: أحمد جاد، الناشر: دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، ص 15.

الاستخلاف يُعيد تعريف الملكية بوصفها أمانة، ويُوجّه السياسات نحو بناء الإنسان، لا استغلاله، ويُحوّل المؤسسة إلى مجال للتزكية لا للهيمنة.

الاستخلاف – من الملكية المطلقة إلى المسؤولية الأخلاقية Al-Istikhlāf – From Absolute Ownership to Ethical Responsibility:

الملكية الفردية هي أساس النشاط الاقتصادي في الرأسمالية، بينما في الاقتصاد الإسلامي تُعد استخلافًا، أي مسؤولية لا امتلاكًا مطلقًا. أما في الاقتصاد الروحي، الاستخلاف هو إدارة الموارد بوصفها أمانة، تُوظّف لتحقيق العدالة، التزكية، والإعمار. وقد بيّن محمد باقر الصدر أن: "المال في الإسلام ليس ملكًا مطلقًا، بل هو أمانة يُدار وفقًا لمنهج الله"[1].

مقارنة بين الرؤية التقليدية والرؤية الروحية (الاستخلاف) (جدول ٦)

الرؤية التقليدية	الرؤية الروحية
الملكية = سلطة	الملكية = أمانة
المال = غاية	المال = وسيلة
المؤسسة = ربحية	المؤسسة = تزكوية

مبدأ الاستخلاف The Principle of Al-Istikhlāf:

- الإنسان مستخلف في المال، لا مالك مطلق، وهو مسؤول عن توجيهه نحو المقاصد العليا.
- يُعيد تشكيل مفهوم الملكية، بحيث تُصبح مسؤولية لا امتيازاً.
- يُربط النشاط الاقتصادي بمبدأ الأمانة، ويُقيّم من حيث أثره على المجتمع والبيئة والروح.
- يُفعّل الاستخلاف في السياسات الاقتصادية، بحيث تُدار الموارد لتحقيق التوازن والعدالة.

إن هذه الأسس الفلسفية تُحوّل الاقتصاد من علم مادي إلى ممارسة تزكوية، وتُعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والمال، وتُؤسس لنموذج حضاري جديد يُحقق التوازن بين الكم والمعنى، بين السوق والنية، بين المؤسسة والروح.

٥. المقاصد الشرعية كإطار لتحديد الأولويات الاقتصادية Sharīʿah Maqāṣid as a Framework for Economic Prioritization:

[1] انظر: الصدر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

المقاصد هي الغايات التي وضعتها الشريعة لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وهي تُقسم إلى:

- **الضروريات**: حفظ الدين، النفس، العقل، النسل (العرض)، المال (الملك).
- **الحاجيات**: رفع الحرج وتيسير المعاش.
- **التحسينيات**: تحقيق الكمالات الأخلاقية والجمالية.

قال تعالى: **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**[1]، وقال تعالى: **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**[2]، وهما دليلان على أن الشريعة تهدف إلى تحقيق المصالح ورفع الحرج. يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: "المقصد من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد له اضطراراً"[3]. وقال ابن عاشور: "المقاصد هي أساس الاجتهاد، وهي التي تُعيد ترتيب الأولويات في كل مجال، ومنها الاقتصاد"[4].

المقاصد كمنهج لترتيب الأولويات الاقتصادية Maqāṣid as a Methodology for Economic Prioritization:

في الاقتصاد الروحي، تُستخدم المقاصد لتحديد ما يلي:

جدول التوجيه المقاصدي وأثره الاقتصادي (جدول ٧)

المجال	التوجيه المقاصدي	الأثر الاقتصادي
الإنفاق العام	يُقدَّم ما يحفظ الضروريات	يُوجّه المال نحو الصحة والتعليم والعدالة
الاستثمار	يُفضَّل ما يُحقق التنمية الشاملة	يُشجَّع الاستثمار في الإنسان والمجتمع
السياسات المالية	تُراعى رفع الحرج والتكافل	يُعاد توزيع الثروة ويُقلل الفجوة الاجتماعية
الاستهلاك	يُضبط وفقًا للتحسينيات	يُقلل التبذير ويُعزز الذوق العام

[1] سورة الأنبياء (الآية 107).
[2] سورة البقرة (الآية 185).
[3] انظر: الشاطبي، مرجع سبق ذكره، ص 530.
[4] انظر: ابن عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 84.

المقاصد في نموذج الاقتصاد الروحي Maqāṣid within the Spiritual Economics Model:

يمكن صياغة المقاصد كإطار توجيهي عبر ثلاث مستويات:

١. **التأسيس القيمي** "Value-Based Foundation": المال وسيلة لتحقيق المقاصد، لا غاية مستقلة.

٢. **التوجيه المؤسسي** "Institutional Orientation": تُبنى المؤسسات على حفظ الضروريات وتزكية الحاجيات.

٣. **الرقابة الروحية** "Spiritual Oversight": يُراقب النشاط الاقتصادي بنية تحقيق المصالح لا تراكم الثروة.

تُعد المقاصد الشرعية منظومة معيارية متكاملة تُعيد توجيه النشاط الاقتصادي ليكون في خدمة الإنسان الكامل، لا أن يتحول الإنسان إلى أداة في خدمة الاقتصاد. فالمقاصد، بوصفها غايات تشريعية ذات طابع أخلاقي وروحي ومؤسسي، تُشكّل بوصلة معرفية تُوجّه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق التزكية، والعدالة، والتكامل المجتمعي.

وليست المقاصد مجرد أدوات فقهية لتبرير الأحكام، بل هي غايات حضارية تُعيد تعريف مفهوم "الخير العام"، وتُحوّل حفظ الضروريات الخمس إلى أهداف اقتصادية وظيفية، تُترجم إلى مؤشرات قياس، ومعايير تقييم، وسياسات تنفيذية. في هذا السياق، يُعاد تشكيل مفهوم التنمية ليُصبح تحقيقًا وظيفيًا للمقاصد، لا مجرد نمو مادي أو تراكم رأسمالي. فالتنمية المقاصدية تُعنى ببناء الإنسان المزكّى، والمؤسسة المتكاملة، والمجتمع المتكافل، من خلال ربط السياسات المالية والتمويلية بمقاصد:

١. **التزكية** Al-Tazkiyah: عبر تعزيز القيم الأخلاقية في الإنتاج والاستهلاك.

٢. **العدالة** Al-ʿAdālah: من خلال توزيع الموارد وتقليل الفجوات البنيوية.

٣. **التكافل** Al-Takāful: عبر آليات تمويلية تُراعي البُعد الاجتماعي والروحي.

المقاصد في الرؤية التقليدية والرؤية الروحية (جدول ٨)

الرؤية التقليدية	الرؤية الروحية
الأولويات = منفعة	الأولويات = مصلحة شرعية
السياسات = تقنية	السياسات = تزكوية
الحياد القيمي	التوجيه القيمي